مشروع بلوم– فيوليت: اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية و سلطة اللوبي الجزائري (1936م– 1938م)

أ. خميسة مدور – قسم التاريخ–جامعة 8 ماي 1945

الملخص:

توالت الحكومات على الجزائر المستعمرة ، دون احداث تغيير يذكر لصالح الاهالي الجزائريين ، او الوفاء بوعود الاصلاح التي لطالما طالب بها هؤلاء في ظل سيطرة المستوطنين الواسعة وانتهاج سياسية قمعية ضد كل ما من شانه ادخال اصلاحات سياسية واجتماعية .

لكن الامل تجدد بوصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936 وظهور بعض المشاريع الاصلاحية في الجزائر لصالح الاهالي المسلمين ، من بينها اعادة بعث "مشروع فيوليت" او ما يعرف "بمشروع بلوم فيوليت". والذي يقضي بوضع اصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين خاصة الحقوق السياسية والنيابية .

سأحاول في هذا المقال ان اقف على محتوى هذا المشروع ، ومدى استجابته لمطالب الاصلاح التي طال انتظارها خاصة في شقها السياسي ، وردود الفعل المختلفة حوله ، وهل هو فعلا اصلاحات ضائعة لم يستغلها المسلمون الجزائريون لصالحهم ؟ ولماذا لم يصادق عليه ليصبح قانونا قابلا للتنفيذ ؟

Abstract:

Many governments ruled colonial Algeria, without causing any change in favor of Algerians, or deliver on promises of reform which were long reclaimed

by these latter under the broad control of the settlers and the adoption of political repression against all that would introduce political and social reforms

However, hope was revived by the arrival of the Popular Front to power in France in 1936 and the emergence of some of the reform projects in Algeria for the benefit of Muslim residents, including: revival of "Violet Project" or what is known as "Bloom Violet Project"; which aimed at setting new reforms to the Algerians Muslims especially concerning the political and parliamentary rights.

This article tries to take a deep look at the content of this project, and its responsiveness to the demands of reform that were long awaited especially in its political section, the various reactions towards it, if it was actually lost reforms not exploited by Algerians Muslim in their favor? and why it was not ratified into an executable law?

مقدمة:

تعتبر فترة الثلاثينات من القرن العشرين فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث حيث شهدت المرحلة تغيرا في وجه الجزائر السياسي الى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية ،فقد نمت الحركة الوطنية و اشتد ساعدها ،رغم الضغوط و سياسة القمع ، ،فقد غطت محاولات النواب و النخبة الفراغ السياسي فترة تراجع نجم الشمال مع حله في نوفمبر 1929 ، كما ظهرت جمعية العلماء المسلمين ،محاولة احداث تحولات فكرية و دينية في المجتمع الجزائري بالتزامن مع نشاط جماعة النخبة من النواب الجزائريين ، والذين رفعوا اصواتهم منادين بالمساواة في الحقوق و الواجبات .

بالموازاة مع هذا النشاط السياسي للحركة الوطنية ، اشتدت ضغوطات السلطات الاستعمارية ،على شخصية الفرد الجزائري و كل مقومات هويته من لغة و ثقافة و تاريخ و حضارة ودين ، وهو ما ترجمته مجموعة القوانين كمنشور ميشال في 16 فيفري 1933 ،و قرار رينيه في 30 مارس 1935 و اللذان ابانا عن وجه فرنسا الاستعماري ، وحقيقة اهدافها و سياستها من اجل تقييد الحريات العامة و قهر الشعب الجزائري وإبقاء الجزائر مستعمرة تابعة لا غير .

امام هذا الوضع اضطرت فرنسا الى التلويح ببعض المشاريع بناءا على تقارير اللجان البرلمانية التي زارت الجزائر و اطلعت على اوضاع الاهالي ألمسلمين منذرة بفقدان الجزائر الفرنسية ،وكذا أصوات المتعاطفين من اليبراليين الذين اكدوا على ضرورة الاصلاحات لمعالجة المسالة الجزائرية ،و من هؤلاء السياسي الفرنسي"موريس فيوليت " الذي مع مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا حاول ايداع مشروعه في غرفة النواب في جلسة مجلس الوزراء ليوم 15

اكتوبر 1936 م والذي يقضي بوضع اصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين وعلى رأسها توسيع حقهم الانتخابي و منحهم المواطنة الفرنسية دون تخليهم عن احوالهم الشخصية الاسلامية وهو ما اطلق علية المشروع الحكومي "بلوم فيوليت " (Blum-viollette)

30 ديسمبر 1930 م.

فما هي ظروف صدور هذا المشروع ؟ و ما هو مضمونه ؟ و هل تجاوب مع مطالب و طموحات الجزائريين السياسية ؟ و هل اجتهدت حكومة الجبهة الشعبية في تحقيق مطالب الحركة الوطنية و تنفيذ محتوى المشروع ؟ كيف كانت ردود الفعل المختلفة منه (الجزائرية و الفرنسية)؟ما هي مصلحة اللوبي الجزائري في تعطيله امام تماطل حكومة الجبهة في تنفيذه ؟ ما هو مصير هذا المشروع ؟.

1- الوضع السياسي في الجزائر عشية إعلان المشروع:

تعد فترة الثلاثينات منعطفا حاسما في الحياة السياسية في ظل السيطرة الاستعمارية، المطبقة والتي أبانت عن أهدافها وتسلطها الاستعماري، وتنفيذ رغبة أقلية من الكولون، يجعل الجزائر الفرنسية مستعمرة الأحلام.

فبحلول سنه 1930 م، احتفل الفرنسيون بمئويتهم [1] باحتلال الجزائر حيث اعتبروا هذه السنة بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر، ودخلوا القرن الثاني من احتلالها وهم في غمرة النشوة والسعادة معتقدين أنهم سيظلون فيها الى الأبد، ورفع غلاتهم، شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد افتتحوا الجزائر عنوة وأنهم افتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية ، وكانوا خلال ذلك يضربون بيد من حديد على محاولات التنظيم

السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفرانا بنعمة فرنسا على الجزائر واصفين من يقوم بها بالخيانة أو التبعية لدولة أجنبية أو بالإجرام وهكذا خنقوا حركة الأمير خالد في مهدها، وأجبروا النواب المستقلين على طأطأة الرأس ، وهم من اشتهروا بجماعة "بن وي وي".[2]

إلا أن رغبة الوالي العام "فيوليت"[3] في التخفيف من وطأة العنف والإرهاب المسلط عليهم من قبل الكولون، وهو ما لمسه الجزائريون بتوليه هذا المنصب لم يكد يتحقق بحلول سنة 1930م، حيث تآمر عليه غلاة الاستعمار، وأثاروا ضجة عليه ،كما نشروا حملات دعائية ضده و ضد سياسته ،بغية حرمان الجزائر من كل الحقوق ولو كانت تافهة، من خلال التأثير على نواب البرلمان الفرنسي والذي كان أداة طيعة بين أيديهم[4]،اين رفضوا مشروعه الاصلاحي الذي طرحه للمناقشة على مجلس الشيوخ في جويلية 1931 م ،وهو مشروع قانون تناول مجموعة من القضايا أهمها السماح للنخبة بنيل المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الاحوال الشخصية ،ليدافع عن هذا الطرح ويبن ان معاناة الجزائريين ليست بسبب الازمة الاقتصادية فحسب، بل كذلك معاناتهم من
ازمة نفسية بسبب النظام الذي يقتل شيئا فشيء كل افاق المجتمع الاهلي[5] ،إلا ان المشروع رفض مرة اخرى في 22 مارس 1935م بعد خطاب النواب الفرنسيين في الجزائر كيتولي و ديرو ومارسيل رينييه الذي صرح : " منذ 1919 بذلنا كل ما في وسعنا لا تطلبوا منا الذهاب الى ابعد من هذا لأنه بكل بساطة مستحيل"[6] .

وهكذا بقي مشروع فيوليت محل رفض تام من طرف الساسة الفرنسيين الناتج بالأساس عن ضغط المعمرين و ممثليهم ، والذين كانت لديهم حساسية من الاصلاح في الجزائر و يرفضون اي فكرة لمنح ادنى حق للجزائريين ،يحدث

هذا في ظل تنامي نشاط الحركة الوطنية رغم الضغوط ، حيث استمر «نجم شمال افريقيا»[7] ،في نشاطاته المختلفة ،أين بدأ في اجتماعات وتأسيس الفروع في باريس ونواحيها، وتوزيع المناشير باللغتين العربية والفرنسية، كوسيلة للاحتجاج ،كما كانت مشاركته في مؤتمر بروكسل، المنعقد بين10 و15 فيفري1927م فرصة كبيرة للتنديد بالإمبريالية الاستعمارية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، منها الشعب الجزائري.

يحدث هذا في الوقت الذي كانت فيه النزعة الوطنية تتنامى وتتزايد لكثرة الخلافات مع القوى الاستعمارية في الجزائر وفرنسا[8]،فكانت سنة 1933 انطلاقة جديدة للنجم، وإعادة بعث لنشاطاته بقيادة مصالي الحاج"[9].

وذلك بوضع برنامج سياسي والقوانين الداخلية والمطالب المستعجلة ، فانعقد مؤتمر نجم شمال افريقيا يوم 28 ماي 1933،وقد تضمن هذا البرنامج قسمين، ويمكن اجمال القسم الأول منه في مطالب ديمقراطية، وأهداف ومرامي سياسة كانت ترد عادة في خطاب النجم إلى السلطات الفرنسية العامة منذ تأسيسه[10].

وبمجرد عودة "مصالي" من منفاه في جنيف[11]، شرع وجماعته في العمل من اجل تقوية نفوذ الحزب، وخاصة في فرنسا، فشكل في يوم 20 جوان 1936 وفدا يتكون من "عميش" وجيلالي" و"بنون أكلي" واتجه إلى وزارة الداخلية الفرنسية لتقديم مطالب حزبه المتمثلة في انشاء برلمان جزائري المقترح من طرف "مصالي الحاج" ،وقد استقبل الوفد استقبالا حسنا وتلقى وعودا بالنظر في هذا المطب بالذات، في الوقت الذي بقي فيه مصالي الحاج مصرا على موقفه في مهاجمة سياسة الادماج ، ويظهر ذلك من خلال الرسالة المنشورة التي وجهها الى الشعب الجزائري في نوفمبر 1936 والتي نصت على ما يلي "يا لتعاسة

الجزائريين ؟الادماج ،الالحاق الضم الانصهار، الخليط كلها كلمات مرادفة للموت ،المحو ،التشتيت ، نطقوا بها دون فهم، يتبجحون بالتسول بها من حكومة الجبهة الشعبية ،ولا يدركون ما تحتويه من احتقار ،غرابة و في نفس الوقت مأساة "[12]، وهو ما يختلف عن مطالب الأحزاب الجزائرية الأخرى وهي فدرالية المنتخبتين وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري فهذه الأخيرة طالبت مجتمعة في مؤتمرها المنعقد يوم 07 جوان 1936 بإصلاحات سياسية تتمثل في الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الهوية الإسلامية، وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي[13]، وكانت أهم المطالب التي رفعها هؤلاء تتمثل في منح جميع حقوق المواطنة للجزائريين المسلمين مع الاحتفاظ بقانونهم للأحوال الشخصية، وينص التمثيل النيابي الوحيد في هيئته انتخابية عامة مشتركة والإبقاء على الشخصية الوطنية وقد تم تسجيل هذه المطالب في ميثاق سمي" كراسة مطالب الشعب الجزائري المسلم"[14].

بالموازاة مع هذا كانت جمعية العلماء المسلمين خير رافد إصلاحي ،ساهم في تمسك المسلمين الجزائريين بهويتهم، فكانت ترى قضية التجنيس، قضية دينية لأن المتخلي عن جنسيته هو متخل بطبيعة الحال عن دينه وهويته. لذلك اتخذت موقفا معاديا للتجنيس والمتجنسين، وطرحت إشكالات هامة في هذه الفترة، تخص هؤلاء

المتجنسين[15]، الذين تشبثوا بوهم المواطنة الفرنسية، والتمتع بالحقوق كما المواطن الفرنسي لذا نعتهم "رابح زناتي" بالمتجنسين المساكين[16] فقد تجنسوا ظنا منهم أن يتقدموا، ولم يعتبروا انتقاد إخوانهم ،فأصبحوا منبوذين من الطرفين، ولا ينتمون لا لهؤلاء ولا لهؤلاء، فأوجدوا أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه. فوصفهم "ابن باديس" بالمرتدين[17].

وهكذا وعلى الرغم من تباين مطالب الحركة الوطنية، في هذه الفترة إلا انها اتفقت على مطلب المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية ،خصوصا بعد وصول حليف هام الى الحكومة في فرنسا ، وهي حكومة الجبهة الشعبية وذلك من اجل تحقيق حد ادنى من المطالب .

2- محتوى مشروع بلوم– فيوليت :

ان مشروع " موريس فيوليت" كان لبنة أساسية لما جاء بعده وهو مشروع "بلوم– فيوليت"، بل هو إعادة احياء له. وقد تضمن ثمانية فصول. شملت إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حيث تضمنت المادة الأولى منه منح فئات من الأهالي الجزائريين حق المواطنة الفرنسية، وخص منهم بالذات الفئات التالية:

- المشتغلين بالجيش الفرنسي ويتعلق الأمر:

1-الأهالي الذين أنهوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط.

2- الأهالي الذين غادروا الجيش، وهم في رتبة رقيب أول أو رتبة أعلى منه بشرط ان يكونوا خدموا في الجيش مدة 15 سنة ونالوا شهادة حسن السلوك.

3-الأهالي الحائزون على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي (Croix de Guerre)

4- أصحاب رتبة جوقة الشرف أو الذين أهلوا لنيل مرتبة من رتبها بشرط أن يكون نيلها لهم وأثناء الخدمة العسكرية.

- بينما خص هذا المشروع فئة ثانية من الأهالي، وهي الفئة المتنورة الحائزة على إحدى الشهادات الآتية[18]:

- شهادة تعليم، الباكالوريا، الشهادة العليا، الشهادة الثانوية، شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية، او خاصة بتعليم الصنائع. والحرف و الفلاحة والتجارة، الموظفون الذين نالوا وظيفتهم عن طريق الامتحانات والمسابقات.
- بالإضافة إلى الفئة المنتخبة ضمن مختلف الهيئات الفرنسية: المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية، النواب الماليون، النواب في المجالس العامة، في البلديات، ذات الصلاحيات الواسعة، ممثلو الجماعات الذين شغلوا مناصبهم طيلة المدة التي أوكل لهم فيها هذا المنصب، الباشا غاوات والأغاوات والقياد الذين قاموا بوظيفتهم على الأقل مدة 04 سنوات[19].

- كما خص المشروع فئة العمال الذين استحقوا وسام العمل المساعدين في النقابات العمالية، الذين شغلوا مناصبهم مدة عشر سنوات.
- تمنح الحقوق السياسية بعد سنة من تطبيق هذا القانون لمائتين من أهالي كل عمالة من بين التجار والحرفيين بمقتضى قرار يصدره الوالي العام وتمنح نفس الصلاحية للغرف الفلاحية الثلاث تحت نفس الشروط صلاحية منح حقوق المواطنة لمائتي فلاح، بينما يصبح هذا العدد في كل سنة خمسين، تمنحه الغرفة الفلاحية التجارية وأرباب العمل والغرف الفلاحية لمن تختارهم من الفلاحين[20] .وحسب هذا المشروع الحكومي الذي وسع دائرة الفئات للحصول على حقوق المواطنة سيتضاعف عدد هؤلاء بشكل ملفت للانتباه بين سنتي 1936 و1940 وذلك كما يلي:

السنة	1936	1940
المجموع	2406	30546

اما بالنسبة لتقسيم الناخبين الجدد سيكون التالي:

الفئات	سنة 1936	سنة 1940
قدماء الضابط لهم 15 سنة خدمة.	2150	3300
قدماء الضابط لهم وسام عسكري والصليب الحزبي.	6000	1000
الحاصلون على شهادات العليا أو الثانوية.	4300	4800
المواطنون المعينون عن طريق الامتحانات والمسابقات.	1500	1536
القياد وقدماء القياد والباشاغاوات والآغاوات.	1714	1774
المنتخبون الأهالي، نواب الأهالي المنتخبون العامون في البلديات وممثول الجماعات	6006	6006
المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية والأعضاء الذين تختارهم هذه الغرفة.	638	1050
العسكريون الحاصلون على جوقة الشرف والحاصلون عليها بصفة مدنية	120	60
العمال الحاصلون على ميداليات.	6	1020
الأعضاء الذين يختارهم مجلس الإدارة.	600	1050

وعليه وبموجب هذا القانون يصبح بإمكان 24046 أهلي مسلم الانضمام إلى العائلة الفرنسية، ويكون لهم الحق في التصويت ليرتفع هذا العدد بشكل تدريجي في الانتخابات التشريعية المقبلة سنة 1940 إلى (300546)،ومهما تكن دقة تلك التقديرات، فإنه يبين أن الهيئة الانتخابية الفرنسية، وعدد المسجلين فيها البالغ عددهم(202.749) في عام 1936 لم تكن تخشى الاكتساح، غير أن نسبة 12 إلى 14% من الناخبين الاضافيين الذين كان يتوقع أن تنتخب الغالبية منهم مرشحي الجبهة الشعبة كانت كافية بلا شك لتعديل التمثيل النيابي السياسي للجزائر في غرفة نواب الجزائر 12 نائبا بدل 09 نواب، وهذا كله لا يبرر أي خوف أو هلع من هذا المشروع كما أشير[21]:

بالمقابل كان يمكن أن يحدث الانقلاب فعلا في التمثيل المحلي، إذ أمام (113 ،833) مواطنا فرنسيا مسجلا في عام 1935 ضمن القوائم الانتخابية لانتخاب المندوبيات والمستشارين العامين، كان يوجد 25.000 ناخب مسلم

قادرين على القيام بدور الحكم في التنافس، بل وحتى فرض مرشحيهم في بعض الدوائر الانتخابية، أما على المستوى البلدي، فإن الناخبين الجزائريين الجدد كانوا بصدد تعديل تركيبة المجالس فيها و كان يمكنهم الحصول على ما يقارب نصف عدد المقاعد، ولو فرضنا أن5/1 المسلمين سينتخبون بصفتهم فرنسيين(أي مجموع الخمسين)، ويؤلفون كتلة مع ثلث المجلس المنتخب بصفتهم أهالي (خمسة أخماس) ،غير أنه وحتى مع هذه الفرضية القصوى، لم يكن لأغلبية المجلس أن تصبح مسلمة. على عكس ما كان مغالطة من طرف اتحادية رؤساء البلديات[22]

.

ومما لا شك فيه أن مشروع "بلوم فيوليت" هو تنفيذ لفكرة دمج الجزائر بفرسنا بصورة ة تدريجية، عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية. وتهدئة غليان السنوات الأخيرة ،وكسب نخبة المسلمين لصالح القضية الفرنسية، فعندما تكون هذه الفئة تتمتع بممارسة الحقوق السياسية، ستكون لها مصالح تختلف عن الجماهير مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأهالي و حتى الأكثر تحضرا لا يقبل الارتداد عن عقيدته وهو ما ادركه جيدا فيوليت بقوله:" أما الحالة الشخصية، فلا تعد حاجزا في طريق هذا الإصلاح لأن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية هو كما عند المسلمين هو عند اليهود تقريبا، والتي لم تمنعهم منذ ستين سنة أي منذ مرسوم "كريميو" من إعطاء اليهود حق الانتخاب...، ويوجد في الهند الصينية فرنسيون لهم قانون أحوالهم الشخصية الخاص ،كما يوجد بها فرنسيون مستمسكون بأحوالهم الشخصية ومع هذا فجميعهم يصوتون، سواء الذين تركوا قانون أحوالهم الشخصية أو الذين لم يتركوها، كذلك الحال في مقاطعات السنغال الأربعة، فإن جميع المسلمين لهذه المقاطعات ناخبون منتخبون مع بقائهم محافظين على أحوالهم الشخصية[23] .

ويؤكد في مقال آخر بقوله:"...هل منع هذا النظام –الأحوال الشخصية– تجنيد الأهالي إبان ح عI ؟ وهل طلب منهم وقتها ما إذا كانوا متزوجين بأكثر من امرأة؟ أو أنهم كانوا يأخذون بنظام التطليق أم لا؟ وهل أنهم كانوا ي يحتكمون في نظام الميراث إلى الشريعة الإسلامية أو القانون المدني"[24]. ان قراءة بسيطة تظهر ان الأمر وحده هو القادر على وقف الحركة الوطنية: " إذا كان المعمرون الجزائريون لا يفهمون أنه من واجبهم، وحتى من مصلحتهم دعم سياسة الادماج الحذر لكن المخلص، فليعلموا جيدا انهم يعملون على خلق حركة وطنية سوف تأخذ حتما شكلا ثوريا ككل الحركات الوطنية[25].

فيا ترى هل تحققت أهداف حكومة الجبهة الشعبية من خلال محاولات كسب مواقف التأييد له، وكيف كانت ردود الفعل المختلفة حوله.

3– المواقف المختلفة من المشروع:

3–1– موقف الحركة الوطنية الجزائرية:

وجد مشروع "بلوم فيوليت" صدى كبير في أوساط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، وسيطر على الحياة النيابية خلال فترة الثلاثينات أي فترة حكم الجبهة الشعبية، وهكذا تعددت الآراء والمواقف اتجاهه، حيث تراوحت بين المؤيد والمتحفظ والرافض له.

أ– موقف النخبة من المشروع:

لقد مثل الطرف المؤد جماعة النخبة، حيث وجد المشروع قبولا ودعما كبيرا في ارتباط الطبقة المثقفة، اذ رحبت بالمشروع واعتبرته خلاصها وخلاص الجزائريين من حالة الأهلية، فقد وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه، وأيدته بحماس

شديد وكان موقفها خلال المؤتمر الإسلامي لا يحتاج إلى توضيح، ترجم هذا الموقف اجتماع كتلة النواب في وهران، حيث أصدروا لائحة بعثوها إلى الوزير الأول "ليون بلوم"، وإلى السيد "فيوليت"، وإلى وزير الداخلية ، وإلى الحاكم العام، استنكروا فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيوخ البلديات الفرنسيين بالجزائر، واعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع.

فهو حسبهم" تحقيق الآمال المشروعة المسلمين الفرنسيين، ولأنه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة الاندماج، وكذلك أصدرت كتلة النواب في قسنطينة والجزائر لائحتين في نفس المعنى، الأولى بتاريخ 15 جانفي، والثانية 12 منه"[26].

وايمانا منهم بهذا المشروع، نشط النواب خلال نفس العام، من أجل الدفاع عنه فكثرت المؤتمرات، والتجمعات واللوائح والوفود، ومن ذلك أن وفدا برئاسة ابن جلول قد توجه الى باريس بتاريخ 05 مارس وكانت النتيجة مرة أخرى مجموعة من الوعود، مما اضطرهم ، أمام هذه الوعود إلى اعتماد طريقة جديدة لتحقيق مطالبهم، وهي الاستقالة الجماعة حيث استقال حوالي ثلاثة آلاف نائب جزائري قبل نهاية العام احتجاجا على تأخير مناقشة مشروع البرلمان.

وأمام هذه الضغوط و عودة "ابن جلول" و"عباس " على رأس وفد إلى باريس حيث قابلهما وزير الداخلية "ألبير صارو"، وانتظروا هناك الموافقة على المشروع مقابل سحب الاستقالة الجماعية فبدأت مناقشته في البرلمان فعلا، وبدأ يلقى قبولا ، وهو ما استنكره المعمرون، الذين بدأوا فورا حملة شرسة ضده ولم يتوانوا في استعمال كل الأساليب لإفشاله[27].

من جانب آخر، اختار نائب رئيس المؤتمر الإسلامي، الأمين العمودي من جهته مشروع "فيوليت" "نهائيا وعلى بصيرة"، وإن كان يعترف أنه "لا يلبي تمام تطلعات النخبة، وطموحات الجماهير بدرجة أكبر. وراح "محمد عزيز كسوس[28]" يدافع في جريدة "Oran républicain" عن مشروع "فيوليت" على أساس أن يبين نهج سياسة معينة: لن يحل المشروع أي شيء بعد التصويت عليه، ولكنه يكون قد ساهم آنذاك في تهيئة مناخ مناسب لتغيير ديمقراطي في الجزائري[29].

ورغم كل مظاهر التأييد، واعلان الولاء لفرنسا، من طرف هذه الجماعة، لم تنل أبدا شيئا مما كانت تصبو إليه، وقد خابت كل أمالهم، فكان فشل مشروع "بلوم فيوليت" بمثابة صدمة "لعباس فرحات" و"ابن. جلول"، وجميع العناصر المثقفة بالفرنسية والمؤيدة لسياسة الاندماج [30].

ب – موقف الحزب الشيوعي:

ان انصار فرنسا في الجزائر كثر بدليل مظاهر الولاء، ومواقف التأييد لكل إصلاح تقوم به لصالح الجزائريين، ولو كان بسيطا أو حتى لا يرقى أبدا طموحات الأهالي المتوخاة، وهو حال الحزب الشيوعي الجزائري وأنصاره وموقفهم المؤيد لمشروع "بلوم فيوليت" ،باعتباره أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري ،وهو كذلك اول خطوة للتقارب الأخوي بين الشعبين الجزائري والفرنسي ،فقد لاحظ الشيوعيون أن هذا المشروع مع انه لا يعطي للجزائريين كل ما يريدونه من حقوق وحريات، فإنه خطوة أولى حقيقية تبدأ من 25 ألف مسلما وتؤدي إلى نتائج ملموسة، وأنه أفضل من حقوق كاذبة تمنح إلى مليون مسلم، ولا تحدث في حياتهم السياسية والاجتماعية أي تغيير[31] .

وهو ما جسدته صحيفة "La lutte sociale" لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، فكانت تقوم بحملة في صالح المشروع، وفي رأيها أن شعب الجزائر، وشعب فرنسا كانا موافقين عليه تماما، باستثناء الفاشيين الذين كانوا يعارضونه(32).

بالموازاة مع هذا المجهود الواضح لهذه الصحيفة، باشرت صحف أخرى الدفاع عن المشروع، وهي صحف شيوعية او ذات اتجاه شوعي، كما فعلت صحيفة "Alger Socialiste" في عدد خاص صدر في 17 مارس 1938، خصصته كاملا للدفاع عن المشروع، والوقوف ضد كل معارضيه خاصة اتحادية رؤساء بلديات الجزائر التي قادت حملة شرسة ضد مشروعّ بلوم فيوليت"، وخصصت مقالا هاما بعنوان" الحزب الشيوعي والمسألة الأهلية"، دافعت فيه عن المشروع، وبينت مزاياه(33).

ج – موقف جمعية العلماء المسلمين:

لم يكن موقف لجمعية ورجالاتها، موقفا واضحا في البداية من المشروع، بل كان التخوف والحذر الشديدين هو السمة الغالبة على مواقفها، خاصة وأنها لم تدرك الغرض المنشود من وراءه، بل اعتبرته مجرد مرحلة مؤقتة يمكن استبدالها في الوقت المناسب، وهو ما عبّر عنه رجالات الجمعية في كم من مناسبة، فقد ذكر البشير الابراهيمي في مقال له في جريدة الشهاب بعنوان" يوم الجزائر" بتاريخ جويلية 1936:" .....مشروع موريس فوليت، وصاحبه من أبرز المنشغلين بالسياسة الأهلية الجزائرية وقد أدار برنامجه على اعتبارات سياسية دقيقة، لا يفهمها إلا الراسخون في علم السياسة و أفرغه في قالب لفظي مستهو خلاب ينطوي على معان غامضة، ويحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات والتفسيرات،

ومنها ما يعد في اعتبار النفسي الجزائري من الشعريات، ومثل هذه المعاني قد تكون عند التطبيق .مثارا للإشكال و للعسر وقد تكون معانيه بمقربة من افهام العامة خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو على تأييدها..." (34).

انطلاقا من هذا الكلام، يظهر جليا ان تحفظ الجمعية على المشروع كان في محله، بل إن نظرتها إليه كانت نظرة صحيحة ودقيقة، أكدها موقف الرجل الأول للجمعيةّ ابن باديس عندما اعتبر المشروع مجرد خطوة أولى في طريق المساواة الكاملة، وهي الشرط اللازم لحسن الوفاق، ولم يكن يثق بالمقابل اطلاقا في تصويت البرلمان على المشروع بالموافقة(35)، فقد كتب منذ فيفري 1937 في جريدة الشهاب" إذا خابت آمال(الأهالي)، ورفضت غرفة النواب مشروع الحكومة، فإنكم ستعلمون عندئذ علم اليقين أنهم لن ينالوا أي شيء من فرنسا لا عدلا ولا انصافا، وي هذه الحالة سيفتحون جماعات الأبواب التي يكون اليأس قد فتحها أمامهم" كما اكد اثناء انعقاد جلسات المؤتمر الإسلامي الثاني، أن "فيوليت" عمل من اجل فرنسا بالشروع في مشروع يدعونا إلى الانتظار(36)، فأحتج كذلك مرة أخرى يوم 13 أوت احتجاجا شديدا على تعيين لجنة تحقيق جديدة، فهي حسبه وسيلة مماطلة لا تحمل إلا مدلولا واحدا وهو رفض مطالبنا بكل بساطة ،كما لمح في شهر اوت أن أوان اليأس من فرنسا قد آن، وقام في غضون الأشهر الموالية، بتحذير فرنسا على الخصوص من مغبة التفكير في ان المسلمين يكمن أن يفرطوا في قانون أحوالهم الشخصية مقابل منحهم الحقوق السياسية (37).

وتزامنا مع طرح المشروع في بداية 1937 ظهر جليا موقف العلماء فقد بعثوا اثر اجتماع عقدوه بقسنطينة في 28 مارس ببرقية إلى رئيس الحكومة

الفرنسية "بلوم" إلى فيوليت، عبروا فيها لهما عن شكرهم واعترافهم لهم بتقديمها لمشروع الإصلاح الانتخابي، وأعلنوا موافقتهم التامة على المشروع الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية، الذي لا يمكن ابدا حسب اعتقادها التخلي عنه، فقد ظلت الجمعية تكرر مثلما فعلت في جريدة البصائر أن" المسلمين لن يبدلوا دينهم مقابل كل أموال الدنيا، وبالأحرى ببعض الحقوق الهينة التي يعدهم إيّاها مشروع فيوليت" (38).

ومهما يكن الأمر، فإن مواقف الجمعية من المشروع، تراوحت بين الموافقة والتحفظ، خاصة وأنه يخص فئة محدودة وهي قليلة، لكنه بالمقابل يحمي قانون الأحوال الشخصية وهو ما لا يمكن أبدا التنازل عليه.

د – موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع:

لم تكن جمعية العلماء الوحيدة، بالتأكيد التي كانت ترى في مشروع "فيوليت" مجرد مطالب مؤقتة" يجب أن يتبع بمراحل أخرى" حيث جاء "الدكتور بشير" في 17 جانفي1937، ليقرأ بيانا باسم المؤتمر الإسلامي الذي كان يترأسه، فصرح فيه أن مشروع "فيوليت" ليس إلا رمزا للإنصاف والليبرالية، وأن مصير الشعب الجزائري لابد أن يوضع في يوم من الأيام بين ايدي برمانيين مسلمين جزائريين" (39).

هـ – موقف مصالي الحاج من المشروع:

في مارس 1937، أعلن الزعيم الوطني "مصالي الحاج" عن رفضه للمشروع وقال: إن المشروع ضد الديمقراطية، ويتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار بزيادة عبيده إلى 20.000 تابع، وزيادة تفاقم مصير ستة ملايين ونصف من الفلاحين والعمال، وصغار التجار، وقدماء العسكريين، ومشروع "فيوليت" ليس

بالحل، وليس بداية لإصلاحات جدية، وإنه الفتنة، والتقسيم بين طبقة مزدوجة الامتياز، وأخرى مزدوجة الحرمان[40].

وفي مقال بتوقيع قيادة نجم شمال افريقيا بعنوان: أيها الشعب الجزائري انهض ضد مشروع فيوليت كتبت صحيفة الأمة الصادرة في شهر جانفي1937: نجم شمال افريقيا يناهض مشروع فيوليت لأنه يعتبره خطرا بالنسبة إليه، الشعب الجزائري واحد وموحد وعليه أن يتوحد ضد التقسيم والتجزئة إلى فئات حجمها عشرين ألف لأن مشروع فيوليت هو ليس قط بداية الادماج، بل أداة تقسيم وخلاف داخل البلاد[41].

وهذا ولم يتراجع أبدا حزب الشعب الجزائري خليفة نجم الشمال عن موقفه من المشروع، وظل وفيا لمبادئ نجم الشمال، المتمثلة في محاربة سياسة الادماج[42]، فبالإعلان عن انشاء هذا الحزب، ذكرت جريدة الأمة ببرنامج النجم وهدفه، أي إدانة سياسة الادماج المتبعة منذ أكثر من قرن سائرا على خطى النجم" نحن لم نكف أبدا عن مناهضة هذا المشروع". وقد خاض الحزب ضد أصحاب المشروع معركة شرسة معتبرا أنه من المستحيل تغيير الجنسية كما نغير ربطة العنق: فقد جاء في جريدة الأمة في عدد جانفي1938 ما يلي:

"إن جنسيتنا قبل كل شيء وماضينا وتاريخنا وعاداتنا وتقالدنا وذكريات شبابنا وممارساتنا الفكرية، وهو كل ما يدخل في تكوين أنانا، ولا يمكن إفراغ الشخصية من محتواها بمجرد الرغبة في ذلك، وبعبارة أخرة، لا يمكن للفرد أن يلغي انتماءه العربي أو القبائلي ليصبح فرنسيا بين عشية وضحاها"[43].

كان مصالي ومن ورائه حزب الشعب يدرك جيدا أن المشروع مرحلة تقود في النهاية إلى الاندماج، وهو ما لم يرغب فيه على اعتبار مطالبه الاستقلالية

الواضحة، وإيمانه الراسخ بالأمة الجزائرية المستقلة تماما عن الأمة الفرنسية "نحن أنفسنا نعلم بأنه بمعارضتنا لمشروع فيوليت سوف ينفر منا المستفيدون منه على الأقل، لكننا فعلنا ذلك لأننا متيقنون بأنه عنصر تفكك المجتمع المسلم، وعليه كان يجب عمل كل شيء لمنع الشعب المسلم الواثق كثيرا في مثقفيه، من أن يكون قائد نفسه إلى فنائه."

هذا وقد دعا حزب الشعب إلى الكفاح من اجل برلمان سيّد مقره في الجزائر، عوض المندوبيات المالية،

وألا يكون هاجسه التمثيل البرلماني في فرنسا"[44] .

3-2- المواقف الفرنسية من المشروع:

تباينت ردود الفعل الفرنسية، على اختلاف اتجاهاتها حول ما طرح من مشاريع إصلاحية خلال الثلاثينات، وعلى رأسها مشروع "بلوم فيوليت" على اعتبار أنه أهمها، وإن كانت في حقيقة الأمر اجتمعت كلّها على الرفض، بطريقة أو بأخرى، فطرح البعض مشاريع معارضة، واتخذ البعض الآخر طرقا مختلفة للرفض من خلال الأحزاب والمجالس المنتخبة.

وبطبيعة الحال فإن مواقف التأييد التي حصل عليها المشروع كانت تلك من جانب الأحزاب الفرنسية اليسارية، وقد اختلفت درجة دعمها له وهي كما يلي:

أ- الأحزاب الفرنسية المؤيدة للمشروع: رغم تأييدها الضمني له إلا أنها، لم تؤمن بنجاعته وانحصرت في:

- الحزب الاشتراكي الفرنسي(S. F. I. O)

أبدى هذا الحزب اهتمام ملحوظا بمشروع فيوليت، وقد ظهر ذلك جليا في مؤتمره ال34 المنعقد بمرسيليا يومي 11 و 12 جويلية 1937 حيث خرج بتوصيتين هامتين:

1- المصادقة على مشروع "بلوم فيوليت."

2- تحقيق الإصلاحات السياسية والإدارية في أقرب وقت ممكن والتي ستجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الأخرى اين يكون للجميع نفس الحقوق السياسية والاجتماعية [45].

❖ الحزب الشيوعي الفرنسي.(S. F. I. c)

لقد كان موقفه واضحا على إثر ما صرحت به جريدة (L'humanité)لسان حال الحزب في 15 جانفي 1937: "إن الحزب الشيوعي، جريدته، مجموعته البرلمانية، كان حرا دوما من اجل منح جميع الحقوق الديمقراطية لكل مسلمي افريقيا الشمالية، يجدون الإصلاح الانتخابي المشروع غير كاف ويطالبون توسيعه العاجل والمتوقع لكل السكان المسلمين وسيعملون لكي تتم المصادقة عليه أسرع ما أمكن من طرف الغرفة حتى تتحصل قريبا فئات أخرى من المسلمين، وكل الشعب الجزائري على الحقوق السياسية.... [46].

ب- الأحزاب اليمينية الفرنسية المعارضة للمشروع:

من أهم الأحزاب اليمينية التي اتخذت موقفا واضحا الحزب الاجتماعي الفرنسي(P S F) ، فمنذ ظهوره في جويلية 1936 بشكل جديد[47] رفض مشروع "فيوليت" الذي يهدد في نظره السيادة الفرنسية، وقد احتوى برنامج الحزب الذي حرّره "ستانيز لاس دوفو" أستاذ الفلسفة بليسي قسنطينة (ثانوية قسنطينة)، نشر التعليم وتنمية الفلاحة، وتوزيع جزء من الأراضي الدولة،

واحداث بنك شعبي أهلي، والمساواة الضرورية بين الأهالي المتطورين والفرنسيين لكن بعد تخليهم عن نظام الأحوال الشخصية، وأخيرا حق المسلمين في انتخاب نواب خاصين بهم... كما عرض مؤتمر الحزب المنعقد في 23 أكتوبر 1938 برئاسة الكولونيل "دولار ولا" منح قدماء المحاربين الأهالي حق المواطنة [48].

هذا ومن جانب آخر، اعتبر حزب (P S F) الأهالي مواطنين فرنسيين بمقتضى قانون سيناتيس كونسيلت لاختلاط دمائهم بدماء الفرنسيين في ح ع ا، لذلك من الضروري منحهم العدالة والاستقرار، لكن دون المساس بالسيادة الفرنسية التي لا رجعة فيها[49]. كما أكد مؤتمر الحزب على ضرورة تحقيق الادماج التدريجي للعناصر الأهلية المثقفة والمتعلمة لكن مع معارضة تجنس الأهالي المحافظين على أحوالهم الشخصية[50]، ضف إلى أنه لا يرفض فكرة ادماج الأهالي المسلمين، لكن اشترط أن يكون ذلك عن طريق كامل الإرادة والحرية للأهالي في طلب هذا الانتماء، ولا يمكن منحهم المواطنة اجمالا مثل اليهود، ويبدو أن هذا التوجه للحزب كان لغاية واضحة، وهي توجيه الأهالي ومحاولة كسبهم وتحويلهم عن الجبهة الشعبية.

هذا ولم يختلف موقف حزب الشعب الفرنسي[51] (Parti populaire français) اذ عارض كل امتياز للأهالي يمس السيادة الفرنسية، وعقد اول مؤتمر للحزب في جانفي1937 بالجزائر، وقد حضره بعض المسلمين، حيث لم يخف أبدا مناهضته لمشروع فيوليت محتجا على هذه الإساءة الخطيرة للسيادة الوطنية في مقاطعات الجزائر الثلاث، لدرجة أن "دوريو" تبنى مشروع مضاد بهدف انشاء هيئة انتخابية مسلمة لجميع الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في الاحتفاظ لحق قانون الأحوال الشخصية، حيث تقوم هذه الهيئة بانتخاب ممثلين لغرفة النواب بشروط المواطنين الفرنسيين نفسها[52].

كان الحزب الشعبي الفرنسي آلة حرب حقيقية ضد مشروع "بلوم فيوليت"، فقد أدان سياسة الادماج وعمل على جمع كل المناهضين للمشروع، وكانت السياسة الإمبراطورية الاشتغال الرئيسي للحزب.

وهو ما أوضحته جريدة"Le Pionniers" ، وهي لسان حال فيدرالية الجزائر للحزب الشعبي الفرنسي في عددها ليوم الخميس 10 فيفري 1938، والذي أوضحت فيه أن الجزائر كاملة ضد مشروع "بلوم فيوليت". وطالبت السيد فيوليت، الجلوس في المقاعد الخلفية، وأن هذه اللحظة هي لحظة حياة أو موت، طبعا إن تم التصويت على المشروع[53] .

هذا وأمام ردود الأفعال هذه من قبل الأحزاب خاصة اليمينية ذهبت الطبقة السياسية إلى أبعد من ذلك، إذ قامت مجموعة من الشخصيات الهامة والفاعلة في نفس الوقت في الحياة السياسية في الجزائر أو حتى في فرنسا بالاتحاد والتعاون ضد مشروع "بلوم فيوليت" فالخطر كبير في نظر هؤلاء، ما ترجمته شخصيات وهرانية هامة دعت إلى ضرورة الاتحاد في حزب واحد يقف سدا منيعا أمام أي فرصة قد تمنح للمشروع أو التصويت عليه في البرلمان.

فكان انشاء الحزب الوطني للعمل الاجتماعي (Rassemblement national d'action sociale) ردّ عملي لمواجهة الجبهة الشعبية، وردّ كذلك على "فدرالية المنتخبين المسلمين" والمؤتمر الإسلامي[54]، وتطورت هذه النخبة لتضم كل الوطنين الفرنسيين المعارضين لمشروع" بلوم فيوليت" [55].

ج– المنتخبون الأوروبيون:

كان المنتخبون الأوروبيون[56] يخشون خاصة رؤية المسلمين يجتاحون الهيئة الانتخابية للمواطنين ففي الوقت الحالي، كان المواطنون من الأهالي يشكلون أقلية

لكن بعد خمس عشرة سنة أو عشرين سنة سيمثلون ربما الأغلبية وهو تساؤل طرحه الفرنسيون عامة، حيث عنونت إحدى الصحف بتاريخ 09 مارس 1938

" Les indigènes algériens de viendront ils les électeurs français ?" فشعور الخوف هاجس يمكن أن يتجسد حسبهم بالتصويت على المشروع، وهو ما انتفض له هؤلاء، بأساليب مختلفة، استقالات جماعية، احتجاجات، إضرابات، وغيرها من الضغوط الشديدة، التي مورست على البرلمان، وبالتالي الحكومة لرفض المشروع جملة وتفضيلا، فمستقبلهم في الجزائر يضيع أمام هذه المؤامرة.

أما البرلمانيون[57] فقد صرّحوا بعد مقابلة رئيس الوزراء "بلوم فيوليت" برفضهم الجماعي " بلوم فيوليت" لما يحدثه من اضطراب كبير في سائر القطر الجزائري، لأن المواطنين الفرنسيين بالمدن والبوادي يرفضون وجود هيئتين انتخابيتين في قائمة واحدة تتمتع كلتاهما بحقوق سياسية واحدة، لكن تخضع إحداهما للقوانين المدنية الفرنسية بينما تحتفظ الأخرى بشريعتها الاسلامية فيسمح بتعدد الزوجات، وبالطلاق بسبب ومن دونه، وتحرم البنات في الغالب من حق الإرث، ليضيف البرلمانيون حجة أخرى لرفض المشروع، وهي ما سيحدثه من اضطرابات بين الأوروبيين والمسلمين عند كل دورة انتخابية، لأن المشروع عبارة عن لعبة اوتوماتيكية يتم فيها ادخال الأهالي في الذاكرة الانتخابية الفرنسية بشكل متتابع، فتكون لهم الأغلبية في مدة قصيرة، ثم أضافوا بأنه سيضرب السيادة الفرنسية ضربة قاضية لذلك كله فهم غير مستعدين لتحمل مسؤولية هذه النتائج الخطيرة [58].

ومن ضمن البرلمانيين الذين أطلقوا العنان لامتعاضهم، وسخطهم على المشروع(M. Saurin)[59]، أين صرح في صحيفة "الجريدة Le) " journal): "لو تحقق مشروع بلوم فان السيادة الفرنسية في افريقيا الشمالية ستتضرر ضررا شديدا، ولكن ما جدوى ذلك؟ سيكون فيوليت قد اقتص لنفسه حينئذ من الاستعمار الجزائري الذي لم يخف أبدا انه ظل يعتبر هذا الحاكم الطاغية المصطنع مجرد أبله خرف"[60].

كما عبر "جان ميليا"(Jean Mélia) [61]،أنه كان مع تجنيس الأهالي على غرار ما فعل باليهود بموجب قرار كريميو، وتقديمه لكراسته التي وزعها على رجال السياسة بفرنسا والجزائر في " أكتوبر 1927" في العمل على كل ما في الطاقة لتقريب مسلمي الجزائر ومزجهم في الحياة الوطنية الفرنسية تكون الجزائر قطعة من فرنسا بل تكون هي فرنسا نفسها" إلا أنه كان ضد مشروع "بلوم فيوليت"، فمن وجهة نظره، فإن هذا الأخير يوقف عملية فرنسة المسلمين، ودمجهم ليصبحوا مواطنين فرنسيين[62].

بالموازاة مع نشاط النواب البرلمانيين الكثيف ضد المشروع، نشط بالمقال منتخبون أخرون من غلاة الاستعمار والاستيطان الذين كانوا يروا في هذا المشروع، نهاية الجزائر الفرنسية، وفقدانها نهائيا، وقادوا هجوما بلا هوادة ضده، مؤثرين على الحكومة ورئيسها باستقالات جماعية أرادوا من خلالها شل الحياة السياسية في الجزائر، وهو الأمر الذي مكنهم في الأخير من تحقيق هدفهم بعد جهد سياسي واعلامي، وحتى مادي كبير سنقف على بعضه فيما يأتي:

فحملة رؤساء البلديات، كانت حملة كبيرة ، جاءت كرد فعل عنيف جدا على التصويت على الفصل الأول من المشروع من قبل لجنة الاقتراع على المشروع في البرلمان[63] .

وقد ابتدأوها بعقد اجتماعات في كل من وهران في 05 جانفي 1937 برئاسة الأب لامبير، وفي قسنطينة بتاريخ 06 جانفي 1937[64] برئاسة كوزان، حيث وجهوا نداءات مستعجلة للحكومة والبرلمانيين يطالبونهم برفض مشروع فيوليت لنفس الأسباب التي تذرع بها البرلمانيون كما سبق الذكر. كما عارضوا المشروع مرة أخرى أثناء عقدهم مؤتمرا في 14 جانفي 1937 بدار الفلاحة، وصوت خلالها ثلاثمائة شخص ضد المشروع مقابل مؤيدين فقط، وهددوا بتقديم استقالتهم في حالة مصادقة المجلس عليه في محاولة لعرقلته إداريا [65] .

هذا ولم يهدأ بال رؤساء البلديات للمقاطعات الثلاث في اتخاذ خطوة هامة كتهديد جماعي ووسيلة ضغط على الحكومة، للتراجع عن اعتماد هذا المشروع، وأشهروا سلاح لاستقالات الجماعية مثلما فعل اتحاد رؤساء بلديات مقاطعة وهران مثلا(66)، وكذلك رؤساء بلديات كل من مقاطعتي قسنطينة والجزائر.

د– مشاريع الأوروبيين المضادة:

شهدت الساحة السياسية بظهور مشروع فيوليت تطورات كبيرة بل وانقلاب سياسي هام، لم تشهده الجزائر الفرنسية منذ ظهور قانون 1919، فازدادت الانتقادات وأسالت الكثير من الحبر أثناء مناقشته في البرلمان الفرنسي.

بالموازاة مع هذا الزخم البرلماني الكبير، نشط كثير من البرلمانيين المعارضين وعلى رأسهم النائب "بول كيتولي" (Paul cuttoli)[67]، ممثل عمالة قسنطينة في مجلس الشيوخ. أين عرض الأخير مشروعا في 21 مارس 1935عندما ألقى خطابا دافع فيه عن الاستعمار، وعبر عن معارضته لمشروع فيوليت بقوله: "إن المسألة المطروحة اليوم امامنا هي معرفة ما إذا كنا نريد الحفاظ على الجزائر، وعلى

شمال افريقيا أم لا.... لا يوجد من الأهالي إلا أقلية تفكر في توسيع الحقوق المدنية، والأغلبية منهم يجهل كل شيء عن مؤسساتنا، ولا يطمح إلا في تحقيق تحسينات اجتماعية وإن بعض المطالب السياسية تخفي من ورائها يقظة خطيرة تتسم بالتعصب الكاره للأجانب وقد اختار في هذا الوقت بالذات بعض المفكرين الطائشين المناداة بالحقوق السياسية لصالح الأهالي... "[68] .

ثم قدم مشروعا آخر في 28 فيفري 1938، وهو مشروع مضاد لمشروع "بلوم فيوليت" (30 ديسمبر 1936)، إلا أنه تكملة لمشروعه الأول حيث أضاف أصناف فئات أخرى بإمكانها الاستفادة من الجنسية الفرنسية"[69] .

وهكذا لم يضف "كيتولي" جديدا إلى هذا المشروع، إلا بعض الفئات والتي قدمت تضحيات كبيرة في خدمة فرنسا، مكّنتها الحصول على الجنسية الفرنسية.

وهذا طبعا في ظل خصوصية واحدة هامة ميز بها "كيتولي" مشروعه وهي منح فرصة "سنة" لطلب الأهالي التجنس، بكل حرية، في طلب المواطنة أو تركها.

وبالإضافة إلى مشروع "كيتولي" قدم النائب "دوفو(Devaud)"، وهو أحد نواب بعمالة قسنطينة، وأحد معارضي مشروع "فيوليت"، حيث أبدى تخوفا شديدا منه حين قال: "مهما كان عطفي الأخوي وانجذابي نحو الأهالي المسلمين الذين يسكنون عمالاتنا الافريقية الثلاث، فإني اخشى كثيرا أن يثير هذا المشروع من وراء البحر المتوسط احتجاجات ومظاهرات عدائية شديدة من طرف الرأي العام الفرنسي ضد هذا المشروع"[70]، ثم قدم في فيفري 1938 مشروع آخر إلى مجلس البرلمان يمنح المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين الذين ينتمون لإحدى الفئات التالية[71] :

1-قدماء المحاربين المتطوعين الحاصلين على الصليب الحربي .

2-قدماء المحاربين الذين تحصلوا على ميدالية عسكرية والصليب الحربي.

3-الجنود الذين غادروا الجيش بعد خدمة دامت خمس عشرة سنة.

4-الحاصلون على شهادة الباكالوريا من التعليم الثانوي والشهادة العليا، الشهادة المتحصل عليها بعد التخرج من إحدى المدارس الوطنية الفلاحية أو التجارية.

5-الحاصلون على وظائف عن طريق المسابقات.

6-الحاصلون على جوقة الشرف.

وبتحليل بسيط تتوصل إلى استنتاج هام وهو، أن هذه المشاريع المضادة ماهي إلا تمويه وعرقلة لمشروع "بلوم فيوليت" لضرب تنفيذ هذا الأخير، وكسر أي محاولة قد تمنح بعض الفئات صفة المواطن.

4- مصير مشروع "بلوم فيوليت" من وقف التنفيذ إلى دفن المشروع:

عجزت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ مشروعها، وعلقت عليه أمالا كبيرة لحل القضية الأهلية، وادماج الأهلي المسلم ليصبح فرنسيا مسلما دون تخليه عن قانونه الشخصي.

وهكذا وبسقوط حكومة بلوم في 21 جوان 1937، كانت نهاية خطوط المشروع، وحتى بعد تشكيل حكومة "شوتان " (Chautemps) في 30 جوان 1937، لم يستطع مناصرو المشروع إعادة احيائه.

وبعد مدة قصيرة على تشكيل حكومة "دلا دييه"، أعلن رؤساء بلديات الجزائر يوم 22 افريل سحب استقالاتهم بعد ما تلقوا ضمانات بعدم عرض مشروع "بلوم فيوليت" للنقاش، ومع ان موقف دلا دييه الشخصي الذي كان يحبذ منذ عام 1935 منح الحقوق الانتخابية إلى كل أولئك الذين يتخلون عن

قانون الأحوال الشخصية إلا أن الخطاب ظل غامضا، وقد برر في 9 جوان طلب مساءلة عن النيات الحقيقية للحكومة فيما يخص المشروع، إلا أنه لم يحدد تاريخ النقاش أبدا[72].

بل و ذهب الى ابعد من ذلك حين رفض استقبال الوفد الذي ذهب لمناقشة المشروع ،و رفضه لأنه لا يتماشى مع الشريعة الاسلامية ،مهددا باستعمال القوة لفرض النظام و الانضباط وبهذا، كان المشروع قد دفن نهائيا، دون أن يقدم الأوروبيون أي تنازل، مهما كان نوعه .

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة لمشروع بلوم فيوليت ، يمكننا الوقوف على الاستنتاجات التالية :

- ان دعم حكومة الجبهة الشعبية لمطالب الجزائريين كان حبرا على ورق ،بعد مد و جزر لهذا المشروع ، دون نتيجة تذكر.
- ان ورقة المحافظة على الاحوال الشخصية مع التمتع بالمواطنة الفرنسية ، كانت مجرد سياسة فرنسية لكبح جماح الحركة الوطنية ، وعلى رأسها المطالب الاستقلالية احزب نجم شمال افريقيا
- انتهت سياسة المماطلة التي انتهجتها حكومة الجبهة الشعبية الى نتيجتين هامتين:

– تخوف الجبهة الشعبية من تحمل المسؤولية التاريخية للمصادقة على هذا المشروع

– تعتبر سياسة المماطلة و الاحتواء هذه وسيلة لتحقيق الاهداف دون المساس بمصلحة فرنسا ومن ورائها غلاة المستوطنين.

- لم يكن اللوبي الجزائري المتكون من اساطين المعمرين والذي زاد نفوذهم السياسي و الاقتصادي ليسمح بالمصادقة على المشروع ،مما يقودنا الى ادراك مكانة هؤلاء في الجزائر و في فرنسا نفسها.
- تساؤل هام جدا يطرح نفسه، وهو هل سلطة اللوبي الجزائري اصبحت مساوية لسلطة الحكومة الفرنسية لدرجة منعها من المصادقة عل القوانين.
- لاشك ان التآمر على مصلحة الجزائريين ،كان هدفا مشتركا بين حكومة الجبهة الشعبية و المستوطنين ،وإلا لصادق"ليون بلوم" على المشروع كما صادق "كليمانصو" على قانون

"04 فيفري 1919"

- بقيت هذه المشاريع مجرد محاولات لدمج الشعب الجزائري ،وفصله عن هويته ودينه ووطنيته دون الالتفات لطموحاته و مستقبله.
- مشروع بلوم فيوليت كان فعلا في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر اصلاحات هامة لصالح الاهالي الجزائريين ضاعت بين تماطل ومراوغات حكومة الجبهة الشعبية وسلطة وتأمر اللوبي الجزائري.

الهوامش:

[1]كانت سنوات 1930 سنوات تقييم العمل الاستعماري بتمجيد المناهج الفرنسية للاستعمار وقد تابعت الجماهير المسلمة في المدن الاحتفالات في حين تجاهلها سكان الأرياف وأراد المنتخبون والوجهاء بهذه المناسبة الحصول من فرنسا الجزائرية على اللفتة الكريمة التي تجعل من المسلمين فرنسيين مساوين للفرنسيين الآخرين وقد كانت الدعاية الخاصة بالذكرى المئوية في قمة التنظيم اذ وصلت حدتها درجة الدعاية الحربية فمثلا نشرت وكاله "هافاس" 352 مقالا تضاعفت بواسطة أكثر من 1400 إعلان صحفي و 1200.000 نسخة من كتاب

دفاتر الذكرى المئوية (Cahier de Centenaires) والتي وزعت على المكتبات والمؤسسات فمن ميزانية قدرت بحوالي 93 مليون فرنك خصصت 6300.000 منها للدعاية وتم جذب 800.000 زائر من فرنسا إلى الجزائر من بينهم 306 نائبا.أنظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،ج1،(1919-1939)،ترجمة امحمد بن البار، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر،2011، ص312.

(2)أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ،دار الغرب الاسلامي ،بيروت ، لبنان ،1998 ، ص231.

(3)موريس فيوليت(Viollette Maurice) "،ولد في 03 سبتمبر 1870 ،درس الحقوق،عين في نقابة المحامين ،تقلد مناصب عديدة كنائب (1902)، وعضوا في مجلس الشيوخ (1906) كما عين على راس بلدية "درو)dreux,1906,)"ونائبا لرئيس الغرفة البرلمانية (1914-1917)،كما تقلد منصب الحاكم العام بالجزائر (1925-1927) ثم وزير دولة مكلف بشؤون الاهالي ضمن حكومة "ليون بلوم".

انظر : Jeanne et André Brocheir livre d'or de l'Algérie :Dictionnaire des personnalités passées et contemporaine Baconnier frères,Alger,1937,p297

(4)يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3. الجزائر، 2013، ص84.

(5)Julien Fromage : L'Algérie vivra-t-elle ? Ou projet Blum Violette au temps du front populaire, mémoire de fin d'étude,

université Lyon 3, juin 2003, p17.

(6)محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،ج1، (1919- 1939)،مرجع سابق،ص 539.

(7)تأسست الجمعية المسماة "نجم شمال افريقيا" بباريس سنة 1936، من طرف المدعو "حاج علي عبد القادر" الجزائري الأصل، عضو في تلك الفترة في اللجنة القيادية للحزب الشيوعي ،ورئيس للخلية الشيوعية بفرنسا،حدّد المؤسس هدف جمعيته كما يلي: "الدفاع عم المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا وكذا تثقيف أعضاء الجمعية ، وقد أردفت المذكرة الصادرة عن إدارة شؤون الأهالي مكلف سري عن الجمعية ، أنه حزب منذ بدايته كان تشكيل ثوري لا يستهدف أقل من التحرير الكامل لشمال افريقيا،فذلك فحوى أقوال قادته. فضلا عن ذلك فإن المنشورات والصحف والمؤتمرات تتطرق لبرنامج يمكن أن نختصر نقاطها الاساسية فيما يلي: الاستقلال التام،انسحاب قوات الاحتلال،تشكيل حكومة وطنية ثورية و تأسيس جيش وطني للإطلاع على هذه المذكرة كاملة، أنظر: محفوظ قداش، محمد قناش،نجم الشمال الافريقي)1926-1937(وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،ديوان المطبوعات الجامعية 1984 ، ص147-158.

(8)ما تجسد خاصة عند احتفال فرنسا بالمئوية في الجزائر، فقد تذمرت اللجنة الوطنية من تلك الاحتفالات التي رسمت الحسرة والأسى، والشعور بالغبن لما آل إليه وضع الجزائر والجزائريين.

(9)حجي مصالي المدعو "الحاج"، ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان، دخل الكتاب بجامع سيد الوزان، ثم دخل المدرسة الفرنسية ، في سنة 1918 دعى إلى

الجندية و قضى 3سنوات في غرونوبل،كانت له عدة نشاطات ثورية الى ان اسس سنة 1925 جمعية دينية "الاخوة الاسلامية" الى ان اسس نجم الشمال انظر: محفوظ قداش،محمد قنانش، مرجع سابق، ص233.

(10)أنظر النص الفرنسي الكامل لمطالب النجم في Bulletin Colonial de L'Afrique française, 1934, p p 576-577

وقد اعادت جريدة النجم نشره في الامة El Ouma,N°25(septembre-octobre 1934).وهي لسان حال النجم.

(11)يذكر مصالي تفاصيل عن وصلوه لمنفاه في جنيف يوم 18 يناير 1936. وأهم نشاطاته التي كان يقوم بها، بعد تسويه لوجوده في هذا البلد مع الشرطة السويسرية. انظر:مصالي الحاج:مذكرات مصالي الحاج 1898-1938،تر.محمد المعراجي،منشوراتANEP ، الجزائر،2007،ص 185.

(12)محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق،ص618.

(13)عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت1997، ص296.

(14)L'Afrique Française, 1936, p462, et La Justice ,26 juin1936.

(15)لقد طرحت فكرة التجنس على الجزائريين لتسوية الوضعية القانونية لهم، إبتداءا بقانون سيناتيس كونسيلت الصادر في 14 جويلية 1965، وتحديد شروط صارمة على كل من يرغب في التجنس بالجنسية الفرنسية، وعلى رأسها

التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية، فلم يقبل عليه إلا عدد قليل من الأهالي.

(16)أنظر: رابح زناتي، المتجنسون المساكين 04, la voix des indigènes septembre1930.

(17)التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة الإسلامية، ومن رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا من الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع. مما جاء في نص الفتوى"التجنس و التوبة منه"،انظر عبد الحميد زوزو،الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية،ج1،دار هومه للطباعة والنشر،االجزائر،2012،ص393.

(18)لاطلاع على ما جاء في مشروع بلوم فيوليت انظر: النص الاصلي في:

J.o.doc.Parl.Chambre,session extraordinaire, annexe N : 1596, séance du 30 décembre 1936,

Et aussi : Claude Lazard, l'accession des indigènes algériens à la citoyenneté française, librairie technique et économique paris,1938,pp67-70.
Et aussi : L'Afrique française, 1937, p 142.

(19)حسب هذا المشروع الحكومي الذي وسّع دائرة الفئات للحصول على المواطنة، للاطلاع على تفاصيل حول هذه الاحصائيات انظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ص 534-535.

(20)Claude Lazard,op.cit.pp67-70.

[21] شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 11 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ،ج2 ، تر، المعهد العالي للترجمة ، شركة دار الامة للطباعة و النشر، الجزائر ،2013 ، ص 716

.

[22]المرجع نفسه، ص 717.

[23]تصريح له في جريدة" بوبيلر "Populaire le" وهي جريدة الحزب الاشتراكي الفرنسي كانت تصدر خلال عشرينات ق. 20 تحت اشراف ليون بلوم. انظر : Le populaire, 07 janvier 19

Et aussi L'Echo d'Alger 08 janvier 1937.

[24]النجاح عدد 1145 ،10 جانفي 1937.

[25]L'Echo d'Alger. ، 31 octobre1936

كما جاء ي تقرر المستشار العام(Bore taud)"، في نفس الجريدة: كانت ميزة المشروع" المنح التدريجي للحقوق السياسية للأهالي "الراقين" دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية بتشجيع التقارب وتحضر ذلك الاندماج الذي ستمخص عنه جنس قوي وسليم، فرنسي بكل أليافه الذي لن تكون اسهاماته المادية والفكرية إلا لتثري اشعاع العبقرية الفرنسية في العالم. انظر :

L'Echo d'Alger,31 octobre 1936.

[26]ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،لبنان،ص76.

(27)المرجع نفسه، ص77.

(28)محمد عزيز كسوس: اندماجي من مجموعة الجمهوريين المستقلين التي ترأسها ابن جلول، بعد دراسته الإعدادية بسطيف، تابع دراسته الثانوية بفرنسا بعد 1919 ثم أكملها بدارسته الحقوق في جامعتي الجزائر وباريس، كاتب ودادية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية بين سنتي 1923-1924، ثم من بين مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين مقرها بفرنسا 1927. امتهن التعليم إلى جانب العمل الصحفي في جريدتي :لانتانت" و Oran Républicain ، ميال إلى الاندماج على طريقة موريس فيوليت، انظر: عبد الحميد زوز، مرجع سابق، ص592.

(29)شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص722.

(30)عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص235.

(31)أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص19 .

(32)شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص722 .

وفي مقال هام لها بتاريخ 26 مارس 1938 أوردت هذه الجريدة موقف بلدية تبسة من مشروع" بلوم فيوليت"، وهو ضرورة التصويت عليه، وقد جاء المقال بعنوان :

La Municipalité de Tébessa pour le projet Blum Viollette

انظر La lutte-Sociale, 26 Mars 1938

: (33)Le parti

Socialiste (S. F. I. O) et la question indigène, en Alger Socialiste, N°.769, 17 Mars 1938.

(34)كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 الى سنة 1939، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة قسنطينة 1984، ص188.

للاطلاع على المقال الأصلي للبشير الابراهيمي انظر: الشهاب، "يوم الجزائر"، ج5 وملحق ج4، م 12، جويلية 1936، ص205.

(35)شارل روبير أرجون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص727.

(36)L'Afrique française, octobre 1937, p461.

(37)شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص728.

(38)الشهاب 18 فيفري 1938.

(39)جاء في مقال هام ل"A.SADOUN ":امين اللجنة المشتركة في الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي، توضيح هام لضرورة التصويت والموافقة على مشروع" بلوم فيوليت"، وابراز مزاياه بالنسبة للأهالي.

انظر المقال في :

Oran Républicain, 28 février 1938, Archive Aix en Provence, Boite 3cab/96-97.

[40]La justice, 4emeAnnée, N°. 60, 20 janvier 1937, p1.

[41]كريمة بن حسين، مرجع سابق، ص ص 188- 189.

[42]بن جامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية)1898-1974(، ترجمة صادق عماري، دار القصبة الجزائر، ص152.

[43]محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 683.

[44]الأمة، 21 جانفي 1938.

[45]كمال حمزي، القضية الجزائرية أما البرلمان الفرنسي 19196 1954 (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، بوزريعة، الجزائر، 2009-2010. ص219.

[46]L'Humanité, 15 janvier, 1937.

[47]بعد حل "صلبان النار (Les croix de feu) "نتيجة تنامي نشاطها في البلاد وجذبها للعديد من الأهالي خاصة قدماء المحاربين، وقد أشار "دي لاروك " (Colonel de la roque)إلى مخاطر يقظة الإسلام على السيادة الفرنسية في الجزائر، وفضح اخفاق السلطات العمومية، تم حل هذه الحركة بمرسوم بتاريخ 08 جوان 1936 فقرر حينها هذا العقيد تأسيس حزب سياسي جديد هو الحزب الاجتماعي الفرنسي
(Parti socialiste français PSF)، كما عرف الحزب تطورا سريعا فأصبحت له جريدة تعتبر لسان حال الحزب وهي جريدة" شعلة الجزائر La) " Flamme D'alger).

لمزيد من المعلومات أنظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص537 .

(48)المرجع نفسه ، ص 558.

(49)La Dépêche de Constantine : 24 octobre 1938.

(50)Rapport de police de Constantine, 23 octobre 1938, Archives de la wilaya de Constantine.

(51)أسسه دوريو في 1936 بعد الانشقاق عن الحزب الشيوعي، وقد بين هذا الأخير معارضته الشديدة للمشروع في مقال هام بعنوان Le projet Blum Viollette: Sarraut et absolument inacceptable pour : les français d'Algérie, jacques Doriot, en Oran matin, 9 mars 1938. (52)J. o. Doc. Par. Chambre, session ordinaire annexe N°.1804, séance 02 février 1937.

(53)Le Pionnier, jeudi 10 février 1938.

(54)على اعتبار أن هذه تجمعات حزبية وطنية، جمعت أطياف الحركة الوطنية لمساندة مشروع "بلوم فيوليت"، وبالتالي مساندة الجبهة الشعبية.

(55)اسس هذه اللجنة القس"Abbé Lambert"، والأستاذ دي فروكي (Défroqué) كما جاء في جريدة :

La Bourgogne républicain بتاريخ 8 مارس 1938، مقال هام بعنوان: الفاشيون الجزائريون ضد مشروع فيوليت Les Fascistes : Algériens contre le projet Violette. .وتم التركيز فيه على استقالة "L'abbé Lambert" وعداءه الشديد لهذا المشروع. انظر : Bourgogne républicain, 8 Mars 1938.

(56)اتخذوا موقفا صارما اتجاه هذا المشروع، واعتبروه مؤامرة لخسارة الجزائر، فاتحدوا وعبروا عن رفضهم له، في اتحادات وعن طريق اجتماعات انتهوا الى قرارات هامة أعلنوا عنها في صفحات جرائدهم. مثال ذلك :

Les élus algériens se Sont réunis afin de concerter leur action. Oran-matin, 5 mars 1938.

(57)من هؤلاء البرلمانيون "روكس فريسنغ (Roux Freyssing) ، نائب عمالة وهران بمجلس الشيوخ، و (M.Saurin) نائب بمجلس الأمة ورئيس المجلس العام بعمالة وهران و "انجالبير(Enjalber) "نائب عمالة وهران بمجلس الأمة.

(58)النجاح: عدد 1941، 01 جانفي 1937.

(59)بول صوران ."Saurin" :نائب عن مدينة وهران، مناهض لمشروع بلوم فيوليت، يرى فه نهاية لفرنسا بالجزائر، وله اقتراحات خاصة كغيره من النواب في موضوع التمثيل الأهلي عضو في "المجلس القومي" المنشأ في جانفي 1941 من قبل حكومة فيشي وفي عهد الأميرال كممثل للاتحاد الديموقراطي، انظر عبد الحميد زوز، مرجع سابق. ص137.

(60) Le journal, 5 mars 1938.

(61)جان ميليا: رئيس ديوان عموم الجزائر ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق الأهالي من دعاة الادماج وصديق الاندماجيين، صاحب كتاب "المصير المأساوي للأهالي مسلمي الجزائر."

(62) شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2،مرجع سابق، ص720 .

(63)وقد أوردت جريدة "L'Echo d'Alger" بتاريخ 04 مارس بصيغة التعجب والاندهاش ما حدث في أروقة غرفة النواب بعد المصادقة على الفصل الأول أنظر : l'Echo d'Alger 04 Mars 1938

(64) La dépêche de Constantine 27 février 1938.

(65)عن هذا الاجتماع حول المشروع من قبل رؤساء بلديات الجزائر، أنظر Les : Maires d'Algérie protestent contre l'adoption du projet Viollette en Algérie, 08 février 1938

(66)انظر تقرير والي مقاطعة وهران الى المحافظ العام للجزائر عن استقالة بعض رؤساء بلديات وهران:

Le préfet de département d'Oran,
Monsieur le G. G. de l'Algérie. Archives
Aix en Provence,Boite3cab/85.

(67) بول كيتولي: (17 سبتمبر 1899- 1949) نائب برلماني عن عمالة قسنطينة بدا حياته كرجل قانون إذ اشتغل بالمحاماة ثم تقلد مناصب سياسية، كمنتخب عن عمالة بسكرة بالمجلس العام ثم عن برج بوعريريج ثم نائب عن رئيس لجنة العمالات، رئيس بلدية، وقد اهتم منذ 1914 بالسياسة التي تخص

الأهالي في شمال افريقيا، وسط جمهوري ديموقراطي، يعد من المسؤولين عن بقاء السياسة الفرنسية على حالها، له وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بتجنيس النخبة المتفرنسة تجنسا فرنسيا تجريبيا، صاحب جريدة ..La dépêche de const انظر:

Jaques Binoche :Paul Cuttoli l'Algérie, les hommes et l'histoire, parcours, N°. 9, 1988 ; PP 35-36.

(68) Le Républicain de Constantine, 27 Mars 1935.

(69) J. o .Doc. Parlementaire,Sénat, session ordinaire séance du 28 février 1938 Annexe N°. 124, P100.

(70)النجاح: عدد 1941، 1 جوان 1937.

(71) Claud Lazard: Op, cit, PP 72-73.

(72)شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق،ص739 .